

# على هامش «ندوة زحمة» أقامتها شركة النقل العام بالتعاون مع الاتحاد العالمي للمواصلات العلي: سحب مركبات ورخص مستخدمي الهواتف النقالة لعدم الانتباه والقطان: ندرس عروضاً من مستشارين للمترو والسكك الحديدية

أمير زكي - محمد الدشيش

كشف وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور اللواء عبدالفتاح العلي عن أن قطاع المرور سيطبق في المرحلة المقبلة القانون بشكل دقيق على مستخدمي النقل، إذ سيتم تفعيل جزئية حجز رخص قيادة المخالفين وحجز مركباتهم، مشيراً إلى أنه في الوقت الحالي وخلال الأسابيع القليلة المقبلة سيتم تحرير مخالفات الأولي لمستخدمي الهواتف خلال القيادة والثانية مخالفة عدم الانتباه، لافتاً إلى أن مخالفة عدم الانتباه تستوجب سحب رخصة قيادة المخالف واجازة سوقه وهو ما سيتم تفعيله في الفترة المقبلة.



محمد القطان



اللواء عبدالفتاح العلي



د.عيسى الحبيب



م.عادل الحرطي



عبدالله ناصر (محمد خلوصي)



البدون أتلفوا الدورية بالحجارة

عبدالله فيص

قام عدد من البدون بتحطيم عدد من سيارات الأمن وذلك بعد أن قام عشرات من البدون بالتظاهر في منطقة تيماء ما استدعى تدخل رجال القوات الخاصة الذين اضطروا لاستخدام القنابل المسيلة للدموع لتفريق المظاهرة التي أغلقت عدداً من الشوارع الرئيسية للمنطقة، وقال مصدر أمني إن البعض من المشاركين في التظاهرة قاموا بالحجارة على سيارات الأمن ما أدى إلى إتلاف عدد منها وكان رجال أمن الجبراء قد طلبوا المظاهرين بفض التجمع إلا أنهم رفضوا وقاموا برشق رجال الامن بالحجارة ما استدعى تدخل رجال القوات الخاصة وتفريق المظاهرة بالقنابل المسيلة للدموع وإلقاء القبض على عدد من المشاركين فيها.

## اتهام شركة سفريات بالنصب

محمد الجلامه

تقدم مواطن إلى مخفر ميدان حولي ببلاغ اتهم فيه شركة سفريات بالنصب عليه، وقال المبلغ أنه تعاقب مع الشركة لحجز طيران وأقامة فندقية في إحدى البلدان، وحينما اتصل على شركة الطيران لمعرفة تفاصيل الرحلة لم يجد حجراً باسمه، كما اتصل على الفندق المتفق مع الشركة على الإقامة فيه ووجد أنه غير مدرج بين النزلاء.

## العثور على قذيفة «السالمي»



القذيفة قبل التعامل معها

هاني الظفيري

رغم مرور أكثر من 23 عاماً على الغزو العراقي للكويت إلا أن مخطفتها لا تزال تظهر بين حين وآخر فلم يمر أكثر من 7 أيام على عمى تفجير الغام في كيلو 27 من بر السالمي حتى عثر يوم أمس على قذيفة بكيو 6، وقال مصدر أمني إن بلاغاً ورد إلى غرفة عمليات الداخلية من مواطن يفيد بوجود قذيفة ببر السالمي لبتجه رجال هندسة التفجرات إلى مكان القذيفة حيث قاموا بالتعامل معها وقد اتضح أنها من مخطفات الغزو العراقي عام 1990، وعليه تم رفع تقرير بالواقعة وتسجيل قضية.

## سلب موظفة في «الخاص» هاتفها

محمد الجلامه

اتهمت مواطنة تعمل في القطاع الخاص زوج شقيقها بالاصطدام المتعمد بها وأتلاف جانب مركبتها إلى جانب سلبها هاتفها نقلاً وقالت المبلغة أنها كانت برفقة صديقة لها خلال قيام المدعى عليه بالاصطدام بها وسلبها الهاتف.

## تصادم ثنائي أعقبه حريق مركبة



المركبة الصالون احترقت عقب الاصطدام

محمد الدشيش

أسفر حادث تصادم على طريق الدائري السادس عن إصابة مواطنين، كما أسفر الحادث عن احتراق إحدى المركبتين المتصادمتين، وقال مصدر أمني إن البلاغ الذي تلقته عمليات الداخلية نقل إلى مخفر الجبراء حيث توجه إلى موقع البلاغ الملائم أول نايف الحفص والذي تعامل مع الحادث ومكن المركبات من المرور في موقع الحادث.

## 2 حبة وكيس هيروين صغير وآخر

## شبو تحيل شاباً إلى المكافحة

محمد الدشيش

احيل إلى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات من قبل أمن الجبراء شاباً من غير محدد الجنسية بعد أن ضبط بعد الاستيحاء به في منطقة الجبراء وعثر بحوزته على عدد 2 حبة كابتني وكيس صغير هيروين وكيس شبو.

والتلوث، وتؤكد وتتفق شركة النقل العام الكويتية مع الاتحاد العالمي للمواصلات العامة في الرأي بضرورة انشاء هيئة العامة للنقل العام بالكويت للاستفادة من التجارب والخبرات العالمية في الدول الأوروبية والخليجية والعربية التي قامت بإنشاء هيئات عامة للنقل العام والطرق مما كان لها الأثر الإيجابي في إيجاد الحلول المثلثة لمشكلة الازدحام والاختناقات المرورية والحد من عمليتي التلوث البيئي والانبعاثات الحرارية.

وفي رده على سؤال، قال د.الحبيب انه من الضروري العمل نحو استخدام الوقود النظيف ورغم انه مكلف وتصل كلفته إلى 4 مليارات دينار ولكن عائدته على البيئة والصحة العامة كبير جداً.

ودعا رجال المرور إلى مخالفة اي باص يصدر عنه دخان او عوادم مؤذية، مشيراً إلى ان جميع الباصات التابعة لشركة النقل العام عليها صيانة وفي حال خروج باص يصدر عنه دخان يتم محاسبة المشرفين على مثل هذه الجائز، مؤكداً ان مثل هذه الأمور لا يجب التهاون بشأنها.

من جهته، قال وكيل وزارة المواصلات حميد القطان إن قانون الهيئة العامة للنقل تمت دراسته بعناية من قبل كل الجهات المعنية، متمنياً على النواب الأمة استكمال الخطوات النهائية للموافقة على مشروع القانون باعتباره حاجة ماسة في الوقت الراهن. وأوضح القطان ان القانون سيكون معنياً بالأسور التنظيمية والتنفيذية، مشيراً إلى اللقاءات التي جمعت مسؤولي وزارة المواصلات بمسؤولي وزارتي الداخلية والأشغال لبحث المواضيع التي تتعلق باستخدام وتنفيذ، وفي معرض رده عن سؤال يتعلق بأسباب تأخر إصدار القانون، قال إن إصدار هذا القانون كان يتطلب المرور بعدة خطوات منها لجان مجلس الأمة ومجلس الوزراء، خصوصاً ان إنشاء الهيئة يحتاج إلى إصدار قانون وليس إلى قرار.

وفيما يتعلق بمشروع المترو والسكك الحديدية، قال: نحن نعمل حالياً على استجواب عروض من مستشارين للمشروعين، لافتاً إلى وجود تعاون مباشر بين وزارة المواصلات والبيوت الاستشارية طرح المشروع والحصول على المستشار المكلف بعملية التخطيط وتنفيذ المشروعين ودراسة العروض قبل التنفيذ. وأشار إلى ان مشروع المترو والسكك الحديدية هما من المشاريع التنموية الموجودة ضمن برنامج العمل الحكومي للتخطيط وتنفيذ هذه المشاريع.

وبين أن عملية طرح المشروعين ستكون عن طريق الجهاز الفني للمبادرات والمشاريع التنموية، موضحاً انه كان لوزير المواصلات السابق رأي بأن يتم إرجاع مثل هذه المشاريع لوزارة المواصلات المختصة في طرح هذه المشاريع ومتابعتها لتقوم بواجبها على أكمل وجه. بدوره، عرض رئيس الاتحاد العالمي للمواصلات العامة مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبدالله الصالح لتاريخ إنشاء الاتحاد العالمي للمواصلات العامة، وقال أن الاتحاد تم إنشاؤه في 1885 وكان يهدف إلى خدمة المدن وتطوير النقل الحضري داخل هذه المدن.

الحرص على رفعة هذا البلد المعطاء، وحاجتنا أيضاً إلى مشاركة وتعاون مخفر وفعال من المواطنين والمقيمين. وأضاف: وبمبادرة حركة النقل العام تبين لنا أنه خلال السنة أشهر الماضية ان هناك اقبالا على النقل الجماعي من واقع الإحصائيات والعدد المروري لحركة الباصات على الطرق، حيث كان الجميع يلاحظ في الفترة ما قبل 2013/6/1 ان الباصات تكون خالية من الركاب تقريبا، وهو ما يعني ان مصاريف التشغيل والإدارة تفوق عائد الخدمة المقدمة والإدارة العامة للمرور ستبتذل جهداً في دعم النقل الجماعي في المرحلة المقبلة، وان أحد الحلول الناجحة هو توجيه مستخدمي الطرق لاستخدام باصات النقل الجماعي لأن هناك العديد من الفئات ستكون الكلفة المالية لاستخدام الطرق عالية بالنسبة لهم من حيث الحصول على رخصة سوق او شراء سيارة وما يتبعها من مصاريف، الأمر الذي يجعلهم يستخدمون الباصات.

واستطرد بالقول: اما فيما يخص مراقبة حركة الحافلات والطرق فلا بد ان تكون خطوط السير واضحة ومحددة وهناك انتظام في المواعيد والمحطات وعدم الوقوف في غير الأماكن المخصصة لها، ما يؤكد أننا سنكون بالمرصاد لكل من يقوم بتقديم خدمة النقل من دون تصريح او رخصة.

وأنا من خلال هذا المنبر انبه على كل من يستغل مركبته الخاصة في نقل الركاب ان الإدارة العامة للمرور ستعامل بكل حزم معهم وسيتم حجز المركبات وفقاً للقانون.

اما فيما يخص الازدحام فنؤكد ان العد المروري الذي تجر به ادارة هندسة المرور يؤكد للمرة الثالثة ان اعداد المركبات في تناقص وهو ما يعني لجوء بعض اصحاب المخالفات إلى التخلي عن قيادة السيارات واللجوء إلى النقل الجماعي، وهذا الشيء ملحوظ في اوقات الدوام.

وكان الرئيس التنفيذي لشركة النقل العام د.عيسى الحبيب افتتح الندوة بكلمة قال فيها: انه لم وداعي سروري ان ارحب بكم اليوم (امس) بالإصالة عن نفسي وبالنيابة عن جميع العاملين بشركة النقل العام الكويتية بمناسبة عقد هذا المؤتمر الصحافي، حيث ان شركة النقل العام الكويتية بصفتها عضواً فعالاً بالاتحاد العالمي للمواصلات العامة UITP تعمل باستضافة ممثلين UITP لرحيل ندوة تحت عنوان «زحمة» وورش العمل الخاصة بها والتي يقمها الاتحاد العالمي للمواصلات العامة خلال الفترة من 2014/3/11 إلى 2014/3/13 والندوة ستتناول رؤى وحلولاً وخطة مستقبلية لمشكلة الازدحام المروري في الكويت وتقوم بتدريب كوادر وطنية يمكنها العمل في صناعة النقل بشكل عام وكذلك العمل في الهيئات المنظمة لهذه الصناعة.

وأضاف: تترجم هذه المشاركة حرص الشركة على المساهمة في خدمة المجتمع بالمجالات التي تقع ضمن نطاق عملها المرتبطة بشكل مباشر بحياة الفرد وسلامته ومن ضمنها مشكلة الازدحام المروري، ونغرب عن اعتزاز شركة النقل العام بهذه المشاركة التي تعتبر إنجازاً وثمرته عمل تطوعي دؤوب، متمنين ثقة الاتحاد الدولي للمواصلات العامة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لاتاحة هذه الفرصة للمواطنين ومساهمتها بكل ما من شأنه انجاح الاهداف المستقبلية والرامية إلى حل القضايا الوطنية المتعلقة بصناعة النقل وتقليل الانبعاثات

للحد من الازدحامات قال اللواء العلي هناك الكثير من الإجراءات والتي تم تطبيقها على أرض الواقع مثل ملاحقة المخالفين الذين كانوا يقودون مركبات متهاكلة ومن دون رخصة سوق، ومثل هذه الإجراءات خفت إلى حد ما من الازدحام ومن واقع الدراسات فان فترة قطع الطريق وقت الذروة انخفض بمعدل نصف المدة إذ كان معدل سير المركبة 53 دقيقة والان انخفض إلى 26 دقيقة.

وأضاف: تشددنا حال مخالفات وسائل النقل العامة مثل توقف التاكسي الجواله والباصات بشكل مفاجئ وكان هذا الأمر من بين الأسباب التي حققت انسيابية، مؤكداً على ان كل أجهزة الدول ان تعمل جاهدة للحد من الازدحامات. واستطرد بالقول ان اقامة مشروعات ونقل مؤسسات حكومية إلى مناطق بخلاف العاصمة أدى إلى تحقيق الازدحام في بعض المناطق، فعلى سبيل المثال كانت منطقة السالمية تشهد في العطله تدافع نحو 35 ألف مركبة وبعد افتتاح الاسواق في محافظات مختلفة انخفض العدد إلى نحو 10 آلاف مركبة.

واعتبر اللواء العلي ان انشاء هيئة للنقل سيخفف كثيراً من المشكلات المرورية ويسهل إيجاد حلول جذرية، وقال ان إيجاد اجراءات مثل اقامة حارة خدمية يستلزم عدة مخاطبات ووجود هيئة مسئلة تمكن الدولة من حلول سريعة لأي مشكلات مستمرة. وأشار إلى ان معالجة الاختناقات أيضاً تتم من خلال جهود كبيرة وان من بين الأسباب المؤدية للازدحامات وجود مخارج عديدة وهذه المخارج يمكن تقليصها، مذكراً بعدة خصائص لابد من وضعها بعين الاعتبار ألا وهي ان السكان في الكويت يسكنون في مساحة 7/8 وهو ما يزيد الازدحام إلى جانب نمو عدد المركبات سنوياً بنسبة 7/8. وأشار إلى ان الكاميرات واستخدام التكنولوجيا مثل كاميرات السرعة الحديثة على النويصب حقتت نسب الحوادث المرورية وما ينجم عنها من وفيات.

مترو الأنفاق

وشدد اللواء العلي في ختام كلمته على ضرورة الاسراع في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الكبرى ومنها تنفيذ مشروع المترو والاسراع في تنفيذ مشاريع الطرق وتوسعة شبكة الطرق والعمل على تطوير مشاريع النقل الجماعي والتشجيع على استخدامها. وكان العلي قد استهل كلمته بالقول: لا يخفى عليكم جميعاً ان الازمة المرورية التي تعاني منها الكويت في الوقت الحاضر هي نتاج سنوات وسنوات من التراكمات وعوامل وأسباب كثيرة ساهمت في تفاقم المشكلة إلى الحد الذي وصلنا إليه، وأنا أقولها كمسؤول عن الإدارة العامة للمرور أننا لا نملك الا خياراً واحداً لحل الازمة المرورية في الكويت، وخاصة الازحام المروري، وهذا الخيار هو تضافر وتكامل جهود جميع وزارات والخدمات في الدولة والجهات الحكومية بما فيها وزارة الداخلية ممثلة في الإدارة العامة للمرور حتى نصل إلى حلول ناجحة، هذا بالإضافة إلى حاجتنا إلى تضافر جهود المجتمع المدني بجميع فئاته والمثلة في جمعيات النفع العام والمؤسسات الإعلامية والرياضية والاجتماعية والتربوية والشركات والمؤسسات الوطنية الكويتية

المخالفات على اتم الاستعداد للتحقيق في أي شكوى يتقدم بها مواطن او مقيم تتعلق بمخالفة كيدية او تعسفية وأن مثل هذه الشكاوى يتم التحقيق فيها. وأشار إلى ان القانون المروري وضع لصالح ومنفعة قائد المركبة وسلامته، والالتزام به يؤدي إلى قيادة آمنة بلا حوادث وحتى ان وقع حادث فإن الاصابات يمكن ان تكون محدودة. ومضى بالقول: ربط حزام الأمان على سبيل المثال قد يحول دون اصابة قائد المركبة ان يخضع من اصابته من بليغة إلى متوسطة.

ونوه إلى استخدام الهاتف النقال خلال القيادة ومن واقع الاحصائيات يتسبب في 73٪ من الحوادث المرورية. وردا على سؤال حول ما اشيع عن فرض رسوم على من يقطن أكثر من مركبة وتحديد هذه الرسوم بـ 500 دينار قال العلي: شخصياً ارى ان 500 دينار قليلة كرسوم على من يقطن أكثر من مركبتين ولكن فرض اي رسم لا يتم إلا عبر السلطة التشريعية.

رسوم إضافية

وأردف بالقول: هناك دراسات بهذا الخصوص ومتى ما تم الانتهاء منها سيتم عرضها على النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد لاتخاذ ما يلزم بشأنها وعرضها على السلطة التشريعية بعد ان يبدي ما يراه بشأنها، لافتاً إلى ان القانون نظم على سبيل المثال الاستعانة بالمعاملة المنزلية ومن يتجاوز الحد المسموح تفرض عليه رسوم وبالتالي فإن هذه الدراسات لم تخرج عن المألوف.

ورداً على سؤال آخر حول ما اذا كانت هذه الرسوم سوف تفرص فقط على الوافدين، قال اللواء العلي: دولة الكويت دولة مؤسسات وحينما تعد اي قانون فإنه لا يكون مفصلاً على وافد دون المواطن، وبالتالي فإن اي رسوم على من يجوز أكثر من مركبتين متى ما اعتمد سيطبق على المواطن والمقيم.

القانون غير قابل للتفصيل ونفى اللواء العلي تصيد الوافدين وتحرير مخالفات مرورية لهم وغض البصر عن مخالفات المواطنين، وقال من واقع الاحصائيات، فإن المخالفات تحرر لجميع قاندي المركبات غير المترزمين وليس من صالح المواطنين لانطبق القانون على انفسنا لأن القانون وضع للصالح العام ولتحقيق السلامة على الطرقات.

واستطرد العلي بالقول: استطيع القول ان نسب مخالفات الوافدين أكثر من مخالفات المواطنين بحكم كونهم الأكثر حيازة للمركبات والأكثر تواجداً في الطرقات ولكن هذا لا يعني أننا لا نخالف مواطنين والسجلات والاحصائيات تؤكد ذلك.

وكشف اللواء العلي عن ان المخالفات المرورية ورغم الحملات المكثفة انخفضت في العام 2013 عن العام 2012 وهذا ربما بفخر دهشة البصير ولكن هذا هو الواقع، وعزا هذا الانخفاض إلى التشدد في تطبيق قانون المرور، مشيراً إلى ان الانخفاض في اعداد المخالفات يصل إلى ما يتجاوز 26,800، موضحاً ان احصائيات 2013 تكشف عن ارتفاع مخالفات كان يتم غض النظر عنها في السابق مثل حزام الأمان وتجاوز خطوط الارضية.

260 دقيقة فقط

وحول الإجراءات التي تتخذها الإدارة العامة للمرور

## انفراجة في الحركة

## المرورية بشكل

## ملحوظ في العام

2016

## الانشغال أثناء

## القيادة وراء 73٪

## من الحوادث

## المرورية

## الانشغال أثناء

## القيادة وراء 73٪

## من الحوادث

## المرورية

## د.الحبيب: آن الأوان

## لإنشاء هيئة عامة

## لنقل لمعالجة

## الازدحامات..

## واستخدام الوقود

## النظيف يجب

## تطبيقه

## 425 دورية منها

## 125 مدينة تجوب

## طرقات الكويت

## لتحرير مخالفات

## النقل والأمان

## 100 ألف مخالفة

## حررت منذ بدء

## الحملة

## المركبات تفوق

## الطاقة القصوى

## للطرقات بـ 800

## ألف سيارة

## تشجيع استخدام

## النقل الجماعي

## يستلزم خطوط

## سير واضحة

## القرار الوزاري

ولفت اللواء العلي إلى حرص الإدارة العامة للمرور على الالتزام بالقرار الوزاري الخاص باستخراج رخص القيادة بشكل دقيق، منوها إلى ان هذا الالتزام وحصر استخراج الرخص على الإدارة العامة اسهم في خفض عدد الاستمارات من 8000 استمارة شهرياً إلى حد أقصى يبلغ 1500 استمارة وهذا ما سيحقق ثماره على المستوي القريب والمتوسط، لا سيما في ظل اهتمام كبير بالقضية المرورية وتكاتف الجهود لحل المشكلة وإيجاد الحلول لها. وأكد على انه لا مجال لوجود اي رجل امن يسيء استخدام صلاحياته أو يقوم باستخدام سلطته بشكل تعسفي، مؤكداً ان ادارة تحقيق